دراسة تحليلية وتصنيفية للدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي

Analytical and classification study of Arab countries according to indicators of entrepreneurship using the hierarchical cluster analysis technique

د. بوعتلي محمد، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي (الجزائر)، mbouatelli@esgen.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/16 تاريخ القبول: 2022/09/28 تاريخ النشر: 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تصنيف 21 دولة عربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال خلال سنة 2020، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على خمسة مؤشرات رئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية، والمتمثلة في البنية التحتية، سهولة ممارسة الأعمال التجارية، سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية، نمو الشركات المبتكرة، بالإضافة إلى ثقافة ريادة الأعمال، كما تم الاعتماد على تقنية التحليل العنقودي الهرمي وعلى برنامج R.

توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تصنيف الدول العربية من حيث ريادة الأعمال إلى خمسة أصناف رئيسية، بالإضافة إلى تصنيف ثمانية ثنائيات للدول العربية التي تتجانس من حيث ريادة الأعمال.

كلمات مفتاحية: ريادة الأعمال؛ مؤشرات ريادة الأعمال، الدول العربية؛ تقنية التحليل العنقودي الهرمي.

تصنيفات JEL : L26، C38.

Abstract:

This study aims to rank 21 Arab countries according to the indicators of the entrepreneurship during the year 2020, and to achieve this goal, five main indicators of entrepreneurship in Arab countries have been invoked, which are represented in infrastructure, ease of doing business, ease of access On the credit to do business, the growth of innovative companies, in

addition to the culture of entrepreneurship, the technique of hierarchical analysis of clusters has also been relied on the R program.

Where the results of the study showed that Arab countries can be classified in terms of entrepreneurship into five main categories, in addition to a ranking of eight binaries of Arab countries that are homogeneous in terms of entrepreneurship.

Keywords: Entrepreneurship; Entrepreneurship Indicators; Arab countries; Hierarchical cluster analysis technique.

Jel Classification Codes: L26, C38.

1. مقدمة:

اهتمت الاقتصاديات العالمية الكبرى بمجال ريادة الأعمال باعتباره أهم محرك للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى البيئية، حيث بدأ الاهتمام بموضوع ريادة الأعمال منذ القديم، وتزايدت أهميته في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وبظهور العولمة اتسعت مجالات الاهتمام بريادة الأعمال نظرا للدور المحوري والمهم الذي يقوم به في تشكل الاقتصاديات الحديثة وتطورها من خلال خلق الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وبالتالي المساهمة في إنشاء المؤسسات والشركات الجديدة مما يساهم بدوره في التطوير المحلي وتوفير فرص العمل، ودعم التنمية الاقتصادية، وزيادة مستوى التنافسية.

في هذا الإطار تنبع مشكلة الدراسة من أهمية موضوع ريادة الأعمال في الوقت الراهن، ولهذا ارتأينا أن نقوم بتصنيف الدول العربية وفقا لأهم مؤشرات ريادة الأعمال باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي، ولهذا تبلورت الإشكالية الرئيسية كما يلي:

ما هو التصنيف الذي يمكن أن تشكله الدول العربية وفقا لأهم مؤشرات ريادة الأعمال خلال سنة 2020؟

وتحت هذا الإشكالية الرئيسية تندرج مجموعة من الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز المؤشرات التي تسمح لنا بقياس ريادة الأعمال في دولة ما؟
- ما واقع مؤشرات ريادة الأعمال في الدول العربية؟

- إلى أي مدى يمكن تشكيل مجموعات متجانسة من الدول العربية تحمل خصائص متقاربة في التصنيف وفقا مؤشرات ريادة الأعمال؟
- ما أهم العوامل التي تجعل الدول العربية تتمايز في هذا التصنيف؟
- ماهي الدول الأكثر تميزا في هذا التصنيف مقارنة بباقي الدول العربية؟
- إلى أي مدى تعكس تصنيفات الدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال واقعها الاقتصادي خلال سنة 2020؟

في نفس السياق تبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، فريادة الأعمال في وقتنا هذا تعد من أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما تهدف هذه الدراسة أيضا إلى تسليط الضوء وتحليل واقع الدول العربية في مجال ريادة الأعمال، وإلى تصنيفها في مجموعات متجانسة بحسب مستوى ريادة الأعمال فيها.

ومن أجل هذا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا، كما ارتأينا أيضا تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة أجزاء، تناولنا في الجزء الأول الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال، أما الجزء الثاني فقد تناولنا فيه دراسة تحليلية لواقع ريادة الأعمال في الدول العربية، بينما تطرقنا في الجزء الثالث إلى تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي.

2. الإطار المفاهيمي لريادة الأعمال:

سنتطرق في هذا الجزء النظري من دراستنا إلى كل من مفهوم ريادة الأعمال، خصائصه، الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال، أهمية المنظمات الريادية في المجتمع، بالإضافة إلى متطلبات التوجه الريادي في منظمات الأعمال.

1.2. مفهوم ريادة الأعمال:

تعتبر الريادة من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إذ تعتبر مساهمة المشاريع الريادية مساهمة فاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان، وإن مفهوم الريادة هو اليوم مفهوم بالغ الأهمية للأعمال الصغيرة والاقتصاد المعاصر، ولقد تغيرت الترجمة

العربية لمصطلح ENTREPRENEUR ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، فقد كانت منظم ثم مقاول ثم تحولت في التسعينات إلى ريادة. (أحمد و برهم، 2007، صفحة 2)

حيث يمكن تعريفها بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. (Shane & Venkatarman, 2000, p. 218)

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها محاولة جدية في العمل أو خلق مغامرة جديدة مثل توظيف النفس وإنشاء منظمة جديدة أو توسيع المنظمة الحالية أو توسيع مجالات العمل الحالية من قبل الأفراد أو فرق العمل أو تأسيس أعمال تجارية.(Morrison & Scott, 2003, p. 10)

2.2. خصائص ريادة الأعمال:

تتصف الريادة في مجال الأعمال بمجموعة من الخصائص، نوجزها في مايلي: (فلاح، 2006، الصفحات 49-50)

- تتزامن الريادة مع مهارات وقدرات رجال الأعمال المبتكرين والمبدعين والمتميزين وبذلك فإن الأنشطة الريادية تتطلب مهارات خاصة غير اعتيادية؛
- تتميز الأنشطة الريادية بتوافر رؤيا إستراتجية مستقبلية؛
- تتميز العمليات الريادية بالقدرة على إنشاء مشاريع صغيرة ذات الصفة المستمرة وأن تعمل على تطويرها وتهيئة المقومات التنافسية لخلق إجراءات إبتكارية؛
- إن المنظمات الريادية تتميز بروح المبادرة في اتخاذ القرارات والعمل على حل المشكلات غير المتكررة وغير الروتينية مما يضمن معالجة سريع للاختناقات؛
- تتصف الريادة في الأعمال على قدرتها على التكيف والموائمة مع الأحداث والمتغيرات البيئية وسرعة الاستجابة للحاجات والرغبات الخاصة بالمستهلكين، فضلا عن القدرة على مواجهة التحديات التنافسية وفقا لأخلاقيات الأعمال؛
- تتصف ريادة المنظمات بالتصور العالي للقدرات المتميزة على تحقيق أهداف أصحاب المصالح وتعظيم ثروة المالكين.

3.2. الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال:

تتجلى الأهمية الاقتصادية لريادة الأعمال فيما يلي: (إيثار و سعدون، 2011، صفحة 13)

- تعد المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، بعد أن انحصرت هذه الوظيفة سابقا بالدولة المهتمة بضرورة توفير وخلق فرص العمل لمواطنيها؛
- مالك المؤسسة هو مديرها، أي سهولة التسيير ووضوح المسؤولية؛
- تدني حجم رأس المال المطلوب لقيام المشروعات؛
- تعتمد على عنصر العمل بصورة كبيرة، ولهذا توفر فرص عمل أكثر من المشروعات الكبيرة؛
- تعتمد على الموارد الأولية المحلية كمدخلات، وعلى الأسواق المحلية في تصريف منتجاتها؛
- تساعد على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار؛
- المرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسوقية؛
- تعد المشروعات الريادية مكملة لبعضها وللمشروعات الكبيرة على حد سواء؛
- توفر المشروعات الريادية مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنظمات الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار؛
- تمثل بذورا أساسية للمنظمات الكبيرة؛
- تساعد على تطوير وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدل البطالة؛
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

4.2. أهمية المنظمات الريادية في المجتمع:

ينظر إلى تاريخ الريادة على أنه تاريخ الثروة العظيمة، والفشل العظيم، فقد كان هناك بعض الرياديين اللذين نجحوا في خلق ثروات تراكمت لديهم بشكل سريع نتيجة جهودهم الريادية، كما أن هناك أيضا العديد من الرياديين الذين خسروا الكثير من ثرواتهم، وتشير الدراسات إلى أن غالبية الأعمال الجديدة تفشل خلال السنوات القليلة الأولى من تأسيسها، والقلة منها تبقى حية، ما دام الرواد أنفسهم يعملون ساعات عمل طويلة لقاء عائد قليل جدا.

تعتبر العملية الريادية أمرا في غاية الأهمية في المجتمعات عامة لأسباب عديدة: (جواد، حجازي، و العجلوني، 2010، الصفحات 4-5)

- تولد الريادة الإبداع والتغيير، وبخاصة التغيير التقني، وبالتالي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي؛
- الريادة هو العملية التي يتم من خلالها الموازنة بين العرض والطلب؛
- الريادة هي العملية التي يتم من خلالها تحويل المعرفة إلى منتجات وخدمات؛
- الريادة أصبحت مهمة هامة، والحاجة تدعوا إلى فهم دورها في تطوير رأس المال البشري والفكري.

5.2. متطلبات التوجه الريادي في منظمات الأعمال:

حيث يجب توفر عدة متطلبات في منظمة الأعمال لممارسة العمل الريادي تتمثل في: (شمس الدين، خضر، و طه، 2016، صفحة 392)

- **القيادة الريادية:** هناك عناصر مشتركة بين القيادة والريادة، وهي الرؤية والإبداع والقيادة الذاتية والاعتماد على المخاطرة، وإن هذا الاشتراك يبين العناصر التي تجعل القيادة الريادية هي عملية متكاملة تمر بسلسلة من المراحل قبل البدء في المشروع وأثناءه، وعند إظهارها من خلال تقييم الفرص وتحسين المفهوم الذاتي للمنظمة وتشخيص إمكانيتها والحصول على الموارد المطلوبة لتحسين إدارة أهدافها كمرحلة نهائية، وبالتالي القيادة الريادية تركز على الفرصة والبناء وابتكار في ظل الاستثمارات والاتصالات الشخصية العميقة في ظل إستراتجية على المستوى المتوسطة المدى.
- **التفكير الريادي:** يعتبر أحد أهم المتطلبات المهمة للعمل بنجاح في منظمات الأعمال إذ يشير إلى نوع من النمو باتجاه المرونة والابتكار والتجديد والإبداع، ويعمل على تعزيز عمليات النمو على مستوى الكلي وعلى مستوى المنظمات، فهو عبارة عن الطريقة التي يتم التفكير بالتعاملات الريادية واستغلال الفرص للاستفادة من حالات عدم التأكد.
- **إدارة المورد بشكل استراتيجي:** إن المنظمة لا يمكنها تحقيق مزايا تنافسية على المدى الطويل إلا من خلال امتلاكها لموارد نادرة ومتميزة يجب إدارتها استراتجيا وهي: رأس المال المالي ويشمل كل المصادر النقدية المختلفة والتي بإمكان المنظمة استخدامها لتطوير إستراتجيتها وتنفيذها، رأس المال البشري ويتمثل في الإمكانيات الفردية والمهارات والمعرفة وخبرات القوى العاملة في المنظمة، ورأس المال الاجتماعي الداخلي والخارجي المتمثل في الأفراد فيما بينهم وبين الأفراد والمنظمات فيما بينها فهي مجموعة متكاملة من الموارد توجه القمة التي تنشأ بفعل النمو في المنظمة بسبب استمرار العلاقات القوية والمتداخلة داخل المنظمات وخارجها.

3. دراسة تحليلية لواقع ريادة الأعمال في الدول العربية:

لدراسة وتحليل واقع وتطور ريادة الأعمال في الدول العربية سنعتمد على عدة بيانات تحصلنا عليها بالاعتماد على (تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020).

حيث سنتطرق بالتحليل المقارن إلى دراسة أهم المؤشرات الرئيسية التي تعبر عن مدى تطور ريادة الأعمال والمتمثلة في: البنية التحتية للاتصالات، سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية، سهولة ممارسة الأعمال التجارية، ثقافة ريادة الأعمال ونمو الشركات المبتكرة.

يبين الجدول رقم (1) المؤشرات الخمسة الرئيسية لريادة الأعمال لواحد وعشرين دولة عربية في سنة 2020.

الجدول 1: المؤشرات الخمسة الرئيسية لريادة الأعمال في الدول العربية سنة 2020

الدول	البنية التحتية للاتصالات	سهولة الحصول على ائتمان	سهولة ممارسة الأعمال التجارية	ثقافة ريادة الأعمال	نمو الشركات المبتكرة
الإمارات	94,06	70	73,53	67,43	70,80
قطر	74,27	45	49,28	65,60	66,80
السعودية	65,91	60	59,78	61,45	69,20
البحرين	62,39	55	67,20	58,48	57,40
عمان	61,28	35	57,13	56,45	58,60
الكويت	57,07	45	59,65	51,58	52,90
الأردن	41,07	95	67,30	53,98	59,40
المغرب	39,47	45	65,23	45,78	44,30
تونس	43,68	50	65,20	43,28	42,30
مصر	40,46	65	64,75	48,85	60,60
لبنان	33,58	40	47,83	49,85	50,70
الجزائر	37,63	10	39,30	-	46,60
العراق	31,10	0	30,83	26,77	29,64
سوريا	22,93	15	44,03	26,77	29,64
موريتانيا	22,51	40	41,05	31,13	31,20
اليمن	11,19	0	32,43	36,70	41,00

السودان	16,60	15	37,63	26,77	29,64
ليبيا	20,72	0	22,78	26,77	29,64
جيبوتي	14,72	40	60,55	26,77	29,64
جزر القمر	14,90	40	35,63	26,77	29,64
الصومال	6,80	0	11,50	26,77	29,64

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020)

1.3. واقع البنية التحتية للاتصالات في الدول العربية:

من خلال الشكل رقم (1) والذي يمثل ترتيب الدول العربية من حيث البنية التحتية للاتصالات سنة 2020، نلاحظ احتلال الدول الستة أعضاء مجلس التعاون الخليجي للمراتب الأولى عربيا بمؤشر يفوق 50 على المئة.

الشكل 1: ترتيب الدول العربية من حيث واقع البنية التحتية للاتصالات سنة **2020**

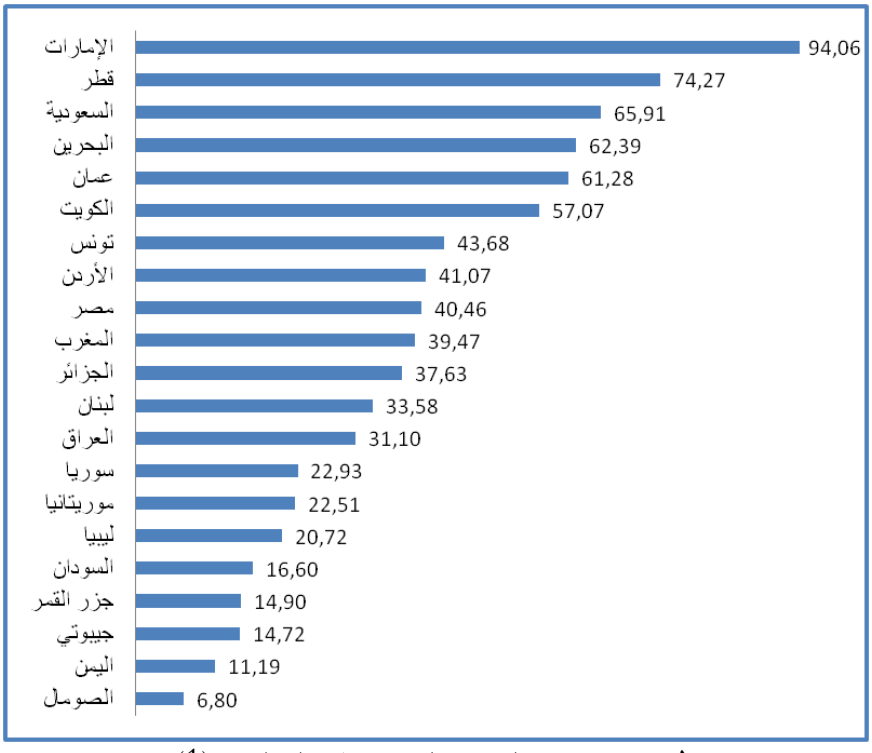

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

وترجع هذه النتيجة المهمة إلى قيمة وحجم الاستثمارات السابقة لهذه الدول في مجال البنية التحتية للاتصالات، كقطاع استراتيجي واعد وكمحرك أساسي ورئيسي لريادة الأعمال، خاصة الرقمية منها،

فبفضل هذه الاستثمارات استطاعت دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي التغلب على الآثار السلبية لتدابير الحجر الصحي أثناء بداية جائحة كورونا، حيث منحت لها مزايا كبيرة لاستمرار الحياة، كالتعليم والأعمال، والتجارة، بل وسمحت لها أيضا بتسريع نمو الأعمال الرقمية وتطويرها.

في نفس السياق احتلت على الترتيب كل من تونس، الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، لبنان والعراق للمراتب الوسطى للتصنيف العربي من المرتبة 7 إلى غاية المرتبة 13، بمؤشر للبنية التحتية للاتصالات ما بين 30 و50 على المائة، فرغم الجهود المبذولة من طرف هذه الدول في مجال تطوير بنيتها التحتية إلا أن غياب التمويل اللازم مقارنة مع دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي لم يسمح لها بتحقيق جميع الأهداف.

وأخيرا حلت ثمانية دول عربية في المراتب الأخيرة للتصنيف العربي من المرتبة 14 إلى غاية المرتبة 21، حيث لم يتجاوز مؤشر البنية التحتية للاتصالات 20 على المائة، وترجع هذه النتيجة إلى غياب الإستراتجيات، بالإضافة إلى الحروب وعدم الاستقرار السياسي في هذه الدول.

2.3. واقع سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية في الدول العربية:

من خلال الشكل رقم (2) والذي يمثل ترتيب الدول العربية من حيث سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية لسنة 2020، نلاحظ احتلال دولة الأردن على المرتبة الأولى عربيا، كما احتلت في نفس المؤشر المرتبة الرابعة عالميا من أصل 134 دولة، ويرجع هذا التقدم الكبير لدولة الأردن إلى الإصلاحات المركزية التي قام بها البنك المركزي الأردني في تطوير البيئة التشريعية والرقابية للشركات الائتمانية، ما سمح بزيادة الحصول على الائتمان وتحقيق الأردن لقيمة 95 على المئة في هذا المؤشر.

كما نلاحظ في نفس الشكل حلول على الترتيب كل من الإمارات، مصر، السعودية، البحرين وتونس للمراتب الستة الأولى بعد الأردن بمؤشر ما بين 50 و70 على المائة، ما يمثل تحديا كبيرا لهذه الدول من أجل بذل جهود أكبر والقيام بإصلاحات أكبر، والاقتداء بالتجربة الأردنية في هذا المجال.

في نفس السياق احتلت ثمانية دول عربية من المرتبة 7 إلى غاية المرتبة 14 و المتمثلة على الترتيب في كل من: قطر، الكويت، المغرب، لبنان، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي وعمان، بمؤشر ما بين 35 و45 على المائة، ما يضع هذه الدول في المستوى المتوسط في ما يخص هذا المؤشر، فرغم الأوضاع السياسية والاقتصادية لبعض الدول مثل موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي ولبنان إلى أن احتلالهم لهذه المراتب هو أمر مقبول ومحفز لهم من أجل بذل جهود أكثر.

الشكل 2: ترتيب الدول العربية من حيث واقع سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية سنة 2020

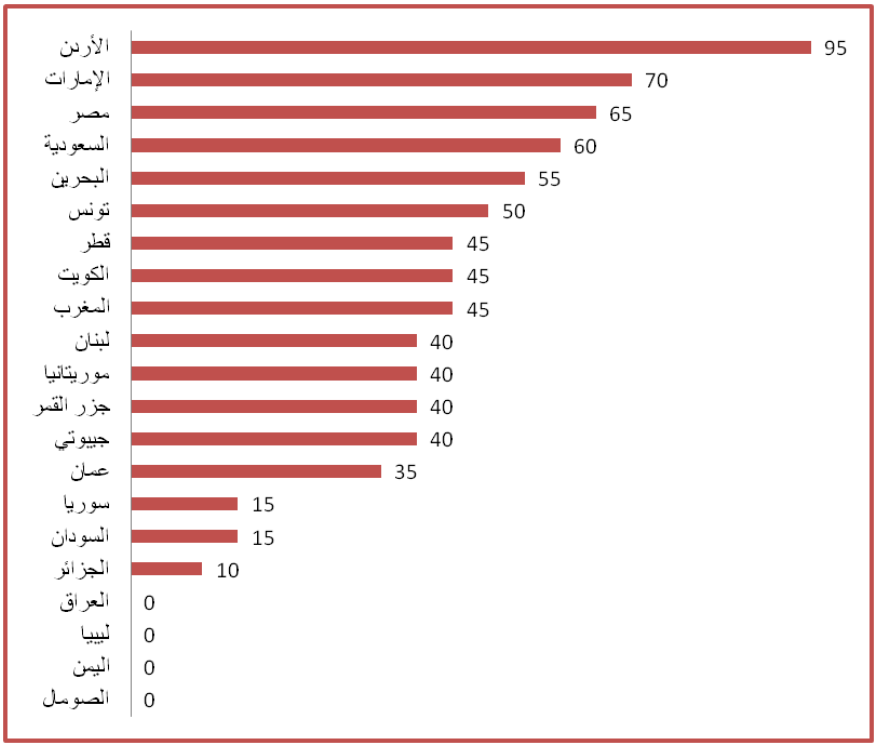

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

كذلك فلقد حلت ثلاثة دول عربية في المراتب قبل الأخيرة للتصنيف العربي بمؤشر ما بين 10 و15 على المائة، والمتمثلة على الترتيب في كل من سوريا، السودان والجزائر، فبالنسبة للجزائر فهذا أمر غير مقبول ولا يعمل على توفير بيئة مناسبة لريادة الأعمال، فبالرغم من الوضعية المالية المريحة للجزائر إلى أن البيروقراطية والمحاباة والفساد أثر كثيرا على السوق الائتماني في الجزائر، وأخيرا حلت أربعة دول عربية في المراتب الأخيرة للتصنيف العربي والمتمثلة في كل من العراق، ليبيا، اليمن والصومال بمؤشر 0 على المائة، ونرجع هذه النتيجة لغياب الأموال ولغياب الدور الرئيسي للبنوك المركزية في هذه الدول والمتمثل في عملية الرقابة على السوق الائتمانية.

3.3. واقع سهولة ممارسة الأعمال التجارية في الدول العربية:

من خلال الشكل رقم (3) والذي يمثل ترتيب الدول العربية من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية سنة 2020، نلاحظ احتلال الإمارات العربية المتحدة للمركز الأول عربيا، متبوعة بالأردن في المركز الثاني بمؤشر يفوق 67 على المئة، فرغم تراجع الأردن إلى المركز الثاني في هذا المؤشر مقارنة مع مؤشر

الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية، إلا أن احتلالها لهذا المركز يعتبر شيء جد إيجابي، ويعني تقديم الأردن لإجراءات إدارية أبسط بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب وحماية أقوى لحقوق الملكية، إذ يتم حساب هذا المؤشر بالاعتماد على عدة مؤشرات فرعية، والمتمثلة في كل من: الشروع في النشاط الاستثماري، التعامل مع تصاريح البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة خارج حدود البلد، تنفيذ العقود، الإنقاذ من الإفلاس.

الشكل 3: ترتيب الدول العربية من حيث واقع سهولة ممارسة الأعمال التجارية سنة 2020

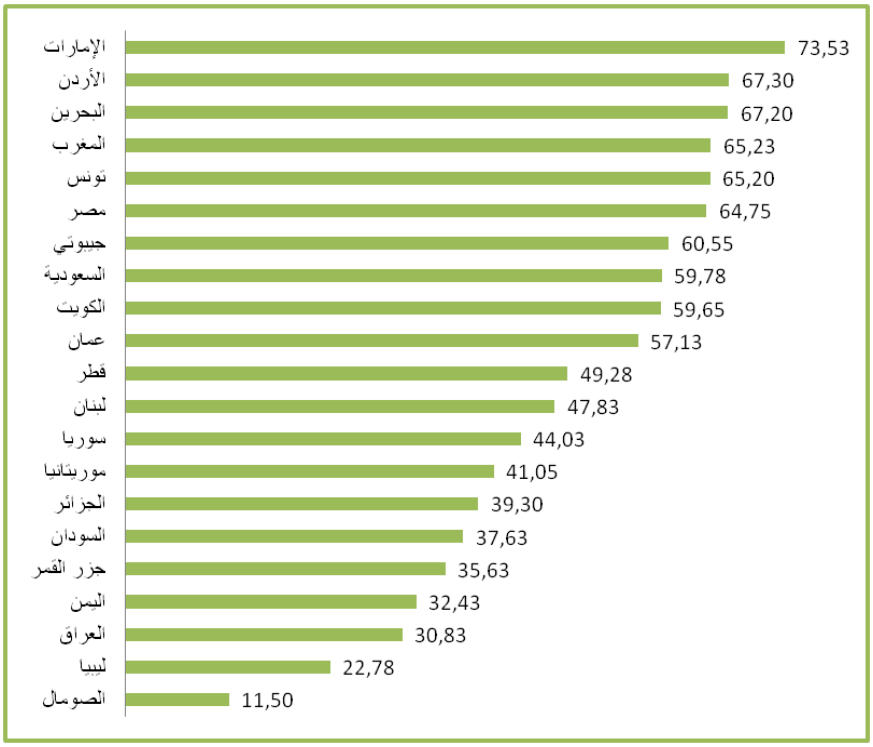

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

في نفس السياق حلت ثمانية دول عربية أخرى من المرتبة 3 إلى غاية المرتبة 10 والمتمثلة على الترتيب في كل من البحرين، المغرب، تونس، مصر، جيبوتي، السعودية، الكويت وعمان، بمؤشر متوسط ما بين 57 إلى 68 على المئة، في حين يلاحظ المركز الجيد الذي احتلته دولة جيبوتي، إذ احتلت المركز السابع عربيا، وهو ما يمثل إنجازا كبيرا لها بالنسبة بالإمكانيات التي تملكها مقارنة مع دول أخرى احتلت مراتب متأخرة في الترتيب العربي.

وأخيرا حلت 11 دول عربية في المراتب الأخيرة للتصنيف العربي من المرتبة 11 إلى غاية المرتبة 21، حيث لم يتجاوز سهولة ممارسة الأعمال التجارية 50 على المائة، ومن بينها دولة الصومال التي احتلت المرتبة الأخيرة عربيا بمؤشر في حدود 11 على المائة.

4.3. واقع ثقافة ريادة الأعمال في الدول العربية:

من خلال الشكل رقم (4) والذي يمثل ترتيب الدول العربية من حيث ثقافة ريادة الأعمال سنة 2020، نلاحظ احتلال سبعة دول عربية للمراكز الأولى والمتمثلة في الدول الستة أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الأردن، بمؤشر يفوق 50 على المئة، فبالإضافة إلى احتلال الأردن للمراكز الأولى فيما يخص مؤشر سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال التجارية، نلاحظ احتلالها أيضا لمركز جد متقدم فيما يخص تشجيع ونشر ثقافة الأعمال، ما يبين أيضا الدور الكبير الذي تلعبه من أجل تشجيع ريادة الأعمال وزيادة تأثيرها على التنمية المستدامة.

الشكل 4: ترتيب الدول العربية من حيث واقع ثقافة ريادة الأعمال سنة 2020

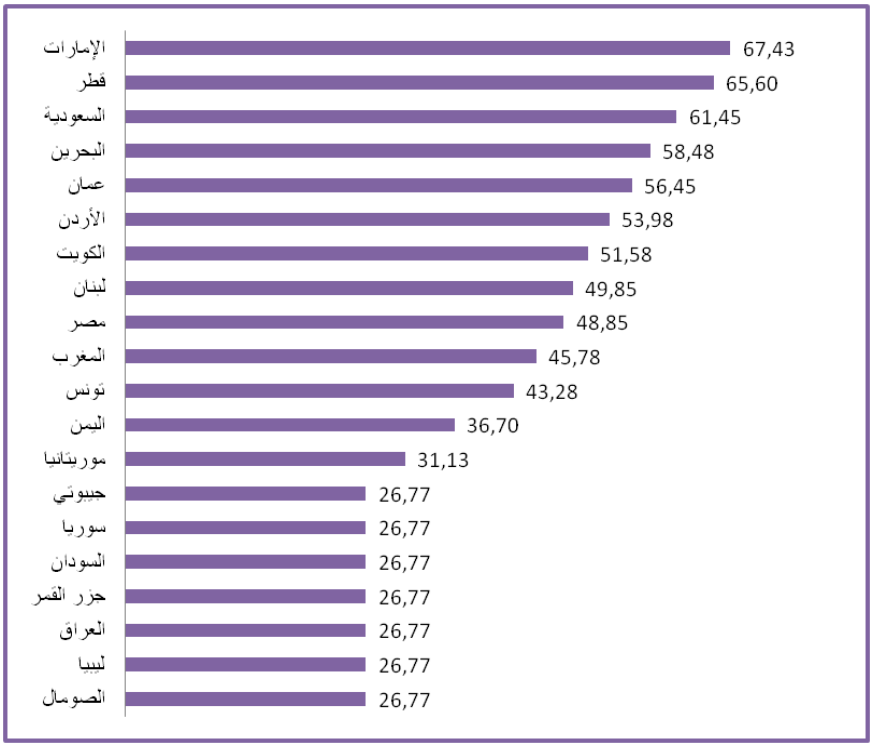

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

كما نلاحظ أيضا من خلال نفس الشكل احتلال 6 دول عربية لمراتب متوسطة في التصنيف بمؤشر ثقافة ريادة الأعمال ما بين 30 و50 على المئة، والمتمثلة في كل من: لبنان، مصر، المغرب، تونس، اليمن وموريتانيا.

وأخيرا حلت 7 دول عربية في المراتب الأخيرة للتصنيف العربي بقيمة مشتركة لأدنى قيمة يمكن أن يبلغها مؤشر ثقافة ريادة الأعمال، والمتمثلة في: جيبوتي، سوريا، السودان، جزر القمر، العراق، ليبيا والصومال، في حين لم تصنف الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر لعدم إمكانية حساب قيمته.

5.3. واقع نمو الشركات المبتكرة في الدول العربية:

من خلال الشكل رقم (5) والذي يمثل ترتيب الدول العربية من حيث نمو الشركات المبتكرة سنة 2020، نلاحظ احتلال ثمانية دول عربية للمراكز الأولى والمتمثلة في الدول الستة أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر والأردن، بمؤشر يفوق 52 على المئة.

الشكل 5: ترتيب الدول العربية من حيث واقع نمو الشركات المبتكرة سنة 2020

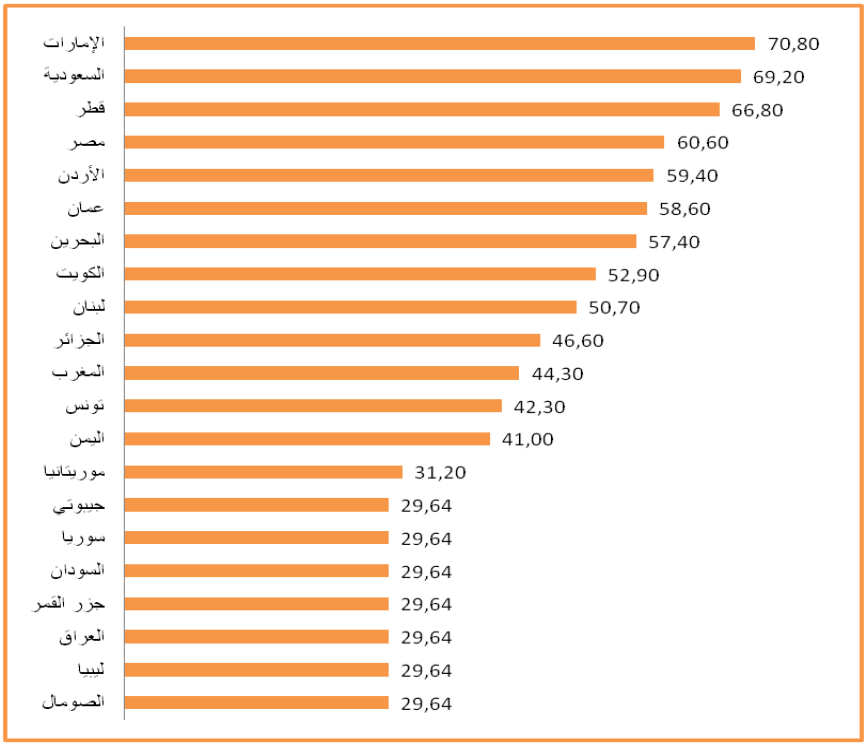

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

وترجع هذه النتيجة بالنسبة للدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى الإستراتجية التي تم إتباعها والتي ترتكز على تشجيع الشركات المبتكرة وجعلها من أسس الاقتصاد الحديث، ولهذا فقد قامت هذه الدول بضخ أموال ضخمة من أجل تحقيق هذا الهدف والخروج من تبعية المحروقات.

أما بالنسبة لمصر والأردن فرغم الإمكانيات المالية المتوسطة التي تملكها الدولتان إلا أن رغبتهما في تشجيع ريادة الأعمال سمح لهما باحتلال مراتب جد متقدمة في التصنيف العربي لنمو الشركات المبتكرة، فعلى سبيل المثال يوجد دور كبير لشركة الصندوق الأردني للريادة، التي يعمل على خدمة الشركات المبتكرة الجديدة، وتوفير المناخ والبيئة اللازمة لمساعدتها على العمل والتطور.

في نفس السياق نلاحظ احتلال 6 دول عربية لمراتب متوسطة في التصنيف بمؤشر نمو الشركات المبتكرة ما بين 30 و51 على المئة، والمتمثلة في كل من: لبنان، الجزائر، المغرب، تونس، اليمن، موريتانيا، فرغم الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل تشجيع نمو الشركات المبتكرة وزيادة تأثيرها الإيجابي على الاقتصاد وعلى التنمية المستدامة، إلا أن الإستراتجيات المتبعة وعوائق التمويل لم يسمح لها بالتقدم أكثر.

وأخيرا حلت الدول العربية السبعة المتبقية في المراتب الأخيرة للتصنيف العربي بقيمة مشتركة لأدنى قيمة يمكن أن يبلغها مؤشر نمو الشركات المبتكرة.

4. تصنيف الدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال باستخدام تقنية التحليل العنقودي الهرمي:

التحليل العنقود هو عملية تحليل إحصائي متعدد المتغيرات مبرمج يعتمد على حساب متغيرات متنوعة و عديدة (أجسام، صفات، خصائص، أحداث،...) لنماذج مختلفة وكثيرة بالاعتماد على موضوع الدراسة، ثم مقارنة تلك النماذج ببعضها اعتمادا على ما تحتويه من المتغيرات، وترتيب ارتباطاتها على شكل عناقيد، بحيث يعمل على تصغير التباين داخل العنقود الواحد وتعظيم تباين ما بين العناقيد المختلفة. في نفس السياق فإن طريقة التحليل العنقودي تختلف عن التقنيات الإحصائية الأخرى، إذ أن حجم العينة في التحليل العنقودي لا علاقة له بالاستدلال الإحصائي، وذلك لأن الهدف من التحليل العنقودي هو ليس تقدير إلى أي مدى النتائج المحصل عليها يمكن أن تمتد لتشمل المجتمع، وإنما تكون نتائج التحليل العنقودي خاصة بالعينة أي بمتغيرات الدراسة فقط. (يعقوب، 2017، الصفحات 93-94)

ومنه سنعتمد في هذه الدراسة على طريقة التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Cluster Analysis)، لتصنيف الدول العربية إلى مجموعات متجانسة فيما يتعلق بمجموعة من مؤشرات ريادة الأعمال.

1.4. تقديم الدراسة:

1.1.4. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام طريقة التحليل العنقودي الهرمي (Hierarchical Cluster Analysis) لتصنيف الدول العربية وفقا لمؤشرات ريادة الأعمال، و على البرنامج الإحصائي R.

2.1.4. عينة و فترة الدراسة:

تشمل فترة الدراسة سنة 2020، و يرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات التي تم الاعتماد عليها، كما شملت عينة الدراسة جميع الدول العربية و الممثلة بواحد و عشرين 21 دولة هي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، الأردن، السودان، لبنان، العراق، موريتانيا، سوريا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، الكويت، اليمن، الصومال، جيبوتي و جزر القمر.

3.1.4. مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة بالاعتماد على (تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، 2020).

4.1.4. متغيرات الدراسة:

سنعتمد على خمسة مؤشرات رئيسية تعبر عن مدى تطور ريادة الأعمال في كل دولة عربية، و المتمثلة في: البنية التحتية للاتصالات، سهولة الحصول على ائتمان لممارسة الأعمال التجارية، سهولة ممارسة الأعمال التجارية، ثقافة ريادة الأعمال، نمو الشركات المبتكرة.

2.4. هيكل الشجرة البيانية للتحليل العنقودي الهرمي:

نتائج تقنية التحليل العنقودي الهرمي تظهر على شكل هيكل الشجرة البيانية للتحليل العنقودي الهرمي، وبعد الاعتماد على البرنامج الإحصائي R، تحصلنا عل ما يلي:

الشكل 6: هيكل الشجرة البيانية للتحليل العنقودي الهرمي

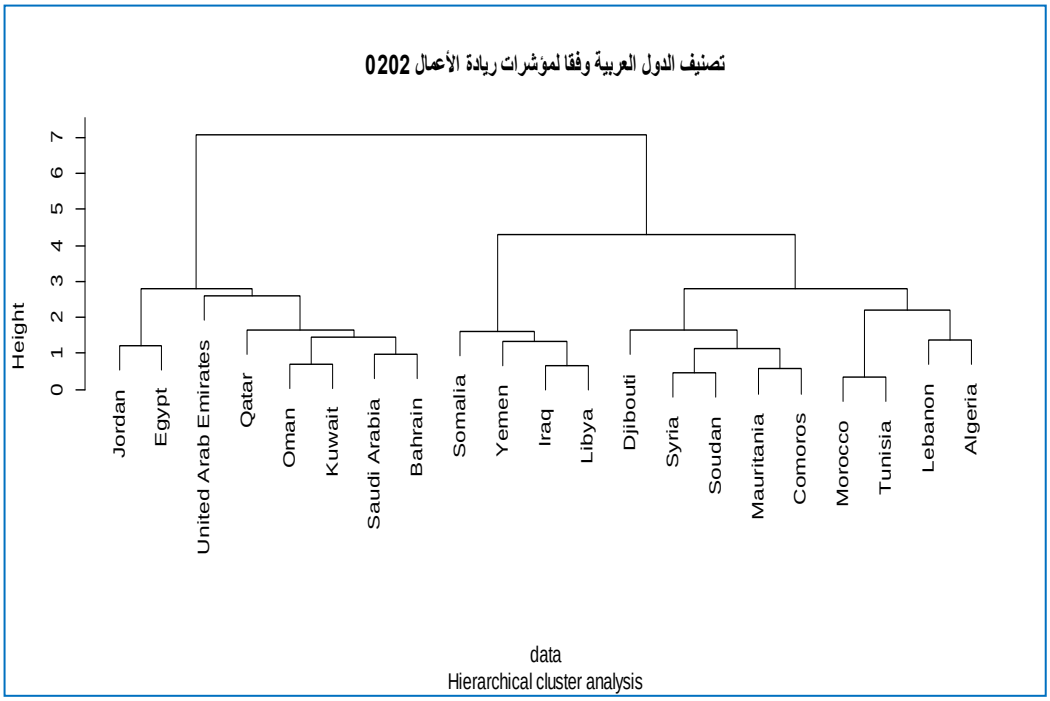

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي R

3.4. نتائج التحليل العنقودي الهرمي لمؤشرات ريادة الأعمال في الدول العربية:

نلاحظ من خلال هيكل الشجرة البيانية للتحليل العنقودي الهرمي، أنها تتفرع إلى عنقودين كبيرين، العنقود الأول على اليسار يشمل 8 دول عربية، أما العنقود الثاني على اليمين فيشمل 13 دولة عربية أخرى.

كذلك يتفرع العنقود الأول على اليسار الذي يشمل 8 دول عربية بدوره إلى عنقودين آخرين، عنقود على اليسار يشمل كل من مصر والأردن، وعنقود آخر على اليمين يشمل كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، الكويت، المملكة العربية السعودية والبحرين، كما نلاحظ أيضا أن هذا الأخير بدوره يتفرع إلى عنقودين، عنقود يشمل الإمارات العربية المتحدة، وعنقود آخر يشمل بقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مما يبين أنه يمكن تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي الستة في صنف واحد من حيث درجة تقدم ريادة الأعمال فيها، إلا أن دولة الإمارات تبقى دولة ريادة بين هذه الدول من حيث درجة تطور ريادة الأعمال فيها.

في نفس السياق يتفرع العنقود الثاني على اليسار الذي يشمل 13 دولة عربية إلى عنقودين، عنقود أول على اليسار يشمل كل من ليبيا، العراق، اليمن والصومال، و عنقود آخر على اليمين يشمل 9 دول عربية أخرى، والذي يتفرع بدوره إلى عنقودين آخرين، عنقود على اليسار يضم كل من جزر القمر، موريتانيا، السودان، سوريا وجيبوتي، وعنقود آخر على اليمين يضم كل من الجزائر، لبنان، تونس والمغرب.

و منه و بالرجوع إلى تصنيف هذه الدول على حسب مؤشرات ريادة الأعمال نستنتج من خلال الشجرة البيانية للتحليل العنقودي الهرمي أنه يمكن تصنيف الدول العربية من حيث درجة تقدم ريادة الأعمال فيها إلى خمسة أصناف:

- **الصنف الأول والذي يتكون من الدول العربية القائدة في ريادة الأعمال:** والمتمثلة في كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، الكويت، المملكة العربية السعودية والبحرين، كذلك يمكن تصنيف دولة الإمارات على رأس دول هذا الصنف.
- **الصنف الثاني والذي يتكون من الدول العربية المتقدمة في مجال ريادة الأعمال:** والمتمثلة في كل من الأردن ومصر.
- **الصنف الثالث والذي يتكون من الدول العربية الواعدة في ريادة الأعمال:** والمتمثلة في كل من الجزائر، لبنان، تونس والمغرب.
- **الصنف الرابع والذي يتكون من الدول العربية المتأخرة في ريادة الأعمال:** والمتمثلة في كل من جزر القمر، موريتانيا، السودان، سوريا وجيبوتي.
- **الصنف الخامس والذي يتكون من الدول العربية ذات ريادة أعمال متأخرة جدا أو شبه منعدمة:** و المتمثلة في كل من ليبيا، العراق، اليمن والصومال.

كذلك فإن كل ثنائية للدول العربية الآتية لها درجة متجانسة من حيث ريادة الأعمال:

السعودية والبحرين، عمان والكويت، مصر والأردن، الجزائر ولبنان، تونس والمغرب، موريتانيا وجزر القمر، سوريا والسودان، ليبيا والعراق.

5. خاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل تفصيلي لواقع ريادة الأعمال في الدول العربية، كما قمنا بدراسة تصنيفية بالاعتماد على طريقة التحليل العنقودي الهرمي لتصنيف هذه الدول وفقا لأهم مؤشرات ريادة الأعمال فيها، وتحصلنا على العديد من النتائج المهمة.

إذ نستنتج وجود خمسة تصنيفات للدول العربية فيما يخص ريادة الأعمال فيها سنة 2020، حيث نجد في التصنيف الأول الدول العربية القائدة في ريادة الأعمال، والمتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة كقائد للدول العربية ككل في هذا المجال، إذ يعرف مجال ريادة الأعمال في دولة الإمارات وفي دول الخليج الأخرى تطورا كبيرا يمكن مقارنة نتائجه مع الدول المتقدمة، وهذا يرجع إلى التطور الرهيب للبنية التحتية خاصة منها الرقمية، بالإضافة كذلك إلى الاستراتجيات الطويلة المدى المسطرة والمطبقة من طرف هذه الدول في مجال ريادة الأعمال.

في نفس السياق نجد في التصنيف الثاني الدول العربية المتقدمة في مجال ريادة الأعمال، والمتمثلة في كل من الأردن ومصر، حيث لا يوجد اختلاف كبير بين هذه الدول ودول التصنيف الأول، فرغم الإمكانيات المالية المتوسطة التي تملكها الدولتان إلا أن رغبتهما في تشجيع ريادة الأعمال سمح لهما باحتلال هذا التصنيف المتقدم كدول متقدمة في هذا المجال.

كذلك حلت في التصنيف الثالث الدول العربية الواعدة في مجال ريادة الأعمال، والمتمثلة في دول المغرب العربي ولبنان، حيث قطعت هذه الدول أشواطا كبيرة في مجال تطوير ريادة الأعمال، إلا أن غياب الإستراتيجيات المحكمة والإرادة القوية لم يسمح لها باستغلال جميع إمكانياتها وفرصها الواعدة في هذا المجال، وتليها في التصنيف الرابع الدول العربية المتأخرة في مجال ريادة الأعمال، والمتمثلة في كل من جزر القمر، موريتانيا، السودان، سوريا وجيبوتي، وأخيرا نجد في التصنيف الخامس والأخير الدول ذات ريادة أعمال متأخرة جدا أو شبه منعدمة والمتمثلة في كل من ليبيا، العراق، اليمن والصومال.

بناءا على ما سبق نقترح على الدول العربية التوصيات الآتية:

- تنمية الموارد البشرية في مجال ريادة الأعمال، عن طريق زيادة التكوين في هذا المجال لتعزيز الثقافة المقاولتية؛
- تأسيس صناديق استثمارية لتمويل ريادة الأعمال في المنطقة العربية؛
- إعطاء الفرص لذوي الأفكار والمشاريع المبتكرة من خلال توفير الدعم المالي لتمويل مشاريعهم؛

العمل على وضع مبادرات وإستراتجيات عربية مشتركة في مجال ريادة الأعمال.

6. المراجع:

1. أسماء أيوب يعقوب. (2017). التحليل العنقودي والتمييزي في دراسة تطبيقية على بعض المصارف العراقية. *مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 31* ، 89-118.

2. تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي. (2020). *كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي*. القاهرة: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية.

3. حسن الحسني فلاح. (2006). *إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل إستراتيجي*. عمان: دار الشروق، الطبعة الأولى.

4. شوقي ناجي جواد، هيثم علي حجازي، و مُحَمَّد إقبال العجلوني. (2010). أثر بيئة تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية، نموذج مقترح للمنظمات الأدرنية. *المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر: الريادة في مجتمع المعرفة*. الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.

5. عبد الهادي مُحَمَّد إيثار، و مُحَمَّد سلمان سعدون. (2011). دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية. *الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات*. ورقلة: جامعة ورقلة.

6. فارس يونس شمس الدين، شهاب أحمد خضر، و ازاد حسن طه. (2016). تأثير خصائص الريادية في متطلبات الريادة الإستراتيجية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الادارية في عينة من كليات جامعة صلاح الدين. *مجلة العلوم الانسانية، المجلد (20)، العدد (5)* .

7. مروة أحمد، و نسيم برهم. (2007). *الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات

8. Morrison, L., & Scott, T. (2003). A Strategy to Increase The Levels of entrepreneurial activity In Northern Ireland. *Accelerating entrepreneurship strategy* .

9. Shane, S., & Venkatarman, S. (2000). Promise of Entrepreneurship as. *Academy of Management Review, Vol 25, N° 01* .